



الأمين العام

--

ملاحظات لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

نيويورك، 23 أيلول/سبتمبر 2025

السيد الرئيس (جمهورية كوريا)،

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

إننا نواجه اليوم أحد أحكام قصور الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

فبعد انصرام ما يقرب من عامين على الهجمات الإرهابية المروعة التي ارتكبها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر وعلى الهجوم العسكري المدمر الذي شنته إسرائيل في إثراها، لم يزد العنف إلا تفاقماً في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة قاطبة بما ينطوي عليه ذلك من أخطار جسيمة تهدد السلام والأمن في المنطقة والعالم.

فالهجوم العسكري الإسرائيلي الكاسح على مدينة غزة يضاعف من حدة الأزمة الإنسانية الكارثية أصلاً.

وثمة عدد لا يُحصى من المدنيين الفلسطينيين والرهائن المتبقين المحاصرين تحت عمليات القصف التي لا تتوقف والمحروميين من الغذاء والماء والكهرباء والدواء.

لقد أصبحت المجاعة حقيقة واقعة - حيث يُكره السكان على النزوح باستمرار ويُجُوّعون.

إننا حتى لو وصفنا هذا الوضع بكلمه وضعاً غير مقبول ولا يمكن الدفاع عنه أخلاقياً أو سياسياً لن نعبر تعبيراً وافياً يحيط بهول المعاناة الإنسانية.

لقد وجهت ماراً وتكراراً نداءات من أجل الوقف الفوري وال دائم لإطلاق النار؛ والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن؛ وإفساح المجال أمام إيصال المساعدات الإنسانية فوراً، بلا شروط ولا عراقيل.

إن تجاهل قرارات الأمم المتحدة يستمر، وأحكام القانون الدولي الإنساني تُنتهك، والإفلات من العقاب يسود. ومصداقيتنا الجماعية تتلاشى.

وتمتد أعمال العنف من غزة لتشمل في الضفة الغربية المحتلة وخارجها، بما في ذلك في عدة بلدان في المنطقة وفي دولة قطر في العهد القريب.

وقد تعرضت الجهود المبذولة لتأمين التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن - بقيادة قطر ومصر والولايات المتحدة - لضربة قوية في 9 أيلول/سبتمبر.

ذلك أن الهجوم الإسرائيلي لم ينتهك سيادة قطر وسلامة أراضيها وحسب، وإنما هدد أيضاً المعايير والآليات التي تعتمد عليها في العمل الدبلوماسي وتسويقة النزاعات.



أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

إن إمكانية تحقيق حل الدولتين آخذة في التلاشي باطراد وقد بلغت الآن أدنى مستوياتها منذ عقود.

ومن مظاهر ذلك استمرار توسيع المستوطنات، وضم الأرضي بحكم الواقع، والتهجير القسري.

وأدلت دوامات العنف القاتل - بما في ذلك على أيدي المستوطنين المتطرفين - إلى ترسير

الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي ودفعنا بشكل خطير إلى نقطة اللاعودة.

ومما يشير القلق بشكل خاص في هذا الصدد أن إسرائيل قد وافقت في الفترة الأخيرة على بناء

المستوطنات في المنطقة E1.

وإذا ما نُفذ ذلك، فإنه سيؤدي إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية المحتلة فيقضي على وحدة الأرض

التي تقوم عليها الدولة الفلسطينية.

إن بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة ليس قضية سياسية وحسب، وإنما

هو انتهاك صارخ للقانون الدولي.

وفي الوقت نفسه، تواجه السلطة الفلسطينية أزمة وجودية.

فالضغط المالي والسياسي والمؤسسي تقوض قدرتها على أداء وظائفها.

وقد أدى امتناع إسرائيل عن تحويل إيرادات المقاصلة، وخلق الاقتصاد الفلسطيني، والانخراط

الحاد في مساعدات المانحين إلى عجز السلطة الفلسطينية عن دفع الرواتب أو تقديم الخدمات الأساسية.

ويتعين تقديم دعم دولي عاجل - مالي وسياسي - لتنبيه استقرار السلطة الفلسطينية والحفاظ على

قدرتها على البقاء كشريك في جهود السلام.

على أنه في حركة هذا الظلام الدامس قد برز أمس بصيص من الأمل بمناسبة استئناف المؤتمر

الدولي رفيع المستوى بشأن تنفيذ حل الدولتين.

وأثنى على فرنسا والمملكة العربية السعودية لاشتراكهما في رئاسة هذا الاجتماع المهم وإسهامهما

في تحفيز الرخم السياسي.

وأرجح باعتراف العديد من البلدان الأخرى بالدولة الفلسطينية، ومنها الدولتان دائمتا العضوية

في المجلس، فرنسا والمملكة المتحدة.

فهذا هو السبيل الأوضح صوب تحقيق حل الدولتين حلًّا تقوم فيه بجوار إسرائيل دولة فلسطين

المستقلة متمتعة بالسيادة والديمقراطية ومقومات البقاء ووحدة الأرض، وتعيش بمقتضاه الدولتان جنبا إلى

جنب في سلام وأمن، على خطوط ما قبل عام 1967، وتكون مدينة القدس عاصمة لهما بكلتيهما، استنادا

إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

ويجب علينا أن نغتنم الفرصة التي يتاحها هذا الرخم.

ويجب أن تكون الإجراءات التي يُطلق عليها "اليوم التالي" في غزة متجلدة في القانون الدولي،

بحيث يُرفض في إطارها أي شكل من أشكال التطهير العرقي وتضع أفقا سياسيا واضحا صوب تحقيق

حل الدولتين على نحو يضمن صلابته.

وكلما قلت أمام الجمعية العامة صباح هذا اليوم، يجب علينا أن نعكس مسار الأحداث الخطيرة الحاصلة على أرض الواقع وأن نجعل بذلك.

فيجب وضع حد لأعمال التوسيع الاستيطاني والعنف التي لا هواة فيها، وكذلك لخطر الضم الذي يلوح في الأفق.

ويجب الاستجابة لدعوات محكمة العدل الدولية - بما في ذلك دعوة إسرائيل إلى الوقف الفوري للأنشطة الاستيطانية وإنهاء وجودها غير الشرعي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويجب إنهاء الاحتلال غير القانوني.

ويجب علينا أن ندعم المؤسسات الفلسطينية - سياسياً ومالياً - لتنفيذ الإصلاحات الأساسية وضمان الاستقرار المالي.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

إن إحلال السلام العادل وال دائم لن يتحقق أبداً بواسطة المزيد من العنف.

بل يقتضي التزاماً جماعياً بالعمل الدبلوماسي وبالقانون الدولي وبتحقيق الكرامة للناس قاطبة.

ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ ما يتسع من إجراءات.

ويجب على كل عضو من أعضاء مجلس الأمن أن يوفي بالمسؤوليات الواقعة على كاهله.

ولا ينبغي أن نترك هذه الفرصة الدقيقة تتغلب من بين أيدينا.

وشكرأ لكم.